عوامل تعثر البنوك في الدول النامية

خالد عبد الله الهادي

تلعب البنوك ومؤسسات الإقراض والتمويل الإنمائي دوراً كبيراً وهاماً في الجهود الحكومية لتحسين مستوى المعيشة والإسهام في تطور النمو الاقتصادي والاستثماري والزراعي والصناعي والعمراني في الدول النامية – إلا أن تعثر البنوك في الدول النامية قد أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وهبوط حاد في سوق الأوراق المالية وركود في أسواق الملكية – ومع قلة رؤوس الأموال في هذه الدول نتيجة انخفاض معدلات التوفير وتكاليف المتطلبات والالتزامات الاجتماعية العالية أدت وتؤدي في كثير من الأحياء إلى إعاقة النمو الاقتصادي . وعليه فإنه إذا لم يعمل كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص على استخدام الموارد القليلة بفعالية وحكمة فإن حلقة الفقر سوف لن تنكسر أبدا وإنما سوف تتسع مع مرور السنين ،ومن المهم جداً أن يدار قطاع البنوك وينظم بشكل كفؤ وفعال لتحقيق الأهداف الوطنية – ولسوء الحظ إلا يدعو مستقبل قطاع البنوك في الدول النامية إلى التفاؤل راهناً لأسباب وعوامل عدة –داخلية وخارجية – مؤثرة سلباً على هذا القطاع وتؤدي إلى تعثره فالعوامل الخارجية تشتمل على هزات الاقتصاد الكلي والركود في العالم النامي والتأثير السياسي للبنوك الدولية وهذه عوامل خارج نطاق سيطرة الحكومات في الدول النامية – وهنا نعطي التركيز على العوامل الداخلية التي تؤدي إلى إدارة غير فعالة لقطاع البنوك وتسهم في تدهور أوضاعه المالية– وكذا التركيز على الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا القطاع في الدول النامية.

هناك العامل المتعلق بدور البنوك في تمويل مشروعات القطاع العام – رغم أن القطاع العام أخذ بالانكماش بشكل سريع في الوقت الراهن – إلا أنه لا زال يلعب دوراً رئيسياً في استراتيجيات التنمية بشكل عام بذلك فإنه يستنفذ جزءاً كبيراً من الموارد من الموازنة ومن قطاع البنوك لغرض تحقيق أهدافه كما أن القطاع العام يعمل عادة بأسلوب أقل كفاءة – وكذلك المؤسسات المملوكة من قبل الدولة غالباً ما تكون بطيئة الحركة وغير فعالة وضعيفة الإدارة وغير منتجة – الأمر الذي يتسبب في تخفيض الإمكانيات الاقتصادية والمالية على المدى البعيد ، يؤثر كذلك على كل مظهر من مظاهر المجتمع والاقتصاد بما في ذلك قطاع البنوك والذي هو بلا شك عنصر قوي في تمويل مشروعات القطاع العام– ولذلك فإن المؤسسات المالية تعاني من تباطؤ في خدمة الدين، وتزايد مبالغ سندات القبض والديون المعدومة المحتاجة إلى شطب، ولذلك فإن الآثار المتراكمة لهذه العوامل بإمكانها إضعاف عمليات البنوك بشكل عام– إضافة إلى أن دور البنوك في تمويل القطاع العام يجعل الكثير من رؤوس الأموال غير متوافرة للقطاع الخاص والذي يعمل في إبتاعه في إدارة الكوارث وتدعم لذلك بأنه عند ما يواجه البنك أزمة معينة تحدث خلافات عدة وصراعات بدلاً من رد الفعل الحاسم والموحد لمعالجة الموقف.

لعل الممارسات الغير سليمة قد شوهت سمعة العديد من البنوك في الكثير من دول العالم النامي إذ أن عمل البنك بالأساس هو في الأعمال التجارية والاقتصادية الحاسمة والتي تحتاج إلى مستوى عال من الكفاءة المهنية العالية – سواء بالنسبة لموظفيها والمتعاملين معها أو بالنسبة لثقافتها التنظيمية غير أن معظم البنوك في الدول النامية تتورط أحيانا بممارسات غير سليمة لتأمين مبالغ وتعرض محافظها الاستثمارية إلى مخاطر اكبر مع الإبقاء على القليل فقط للظروف الطارئة في حين إمكانيات ارتفاع الأرباح بشكل دراماتيكي على المدى القريب– بإمكان تزايد المطلوبات أيضاً بشكل لا يتناسب مع الاحتياطات المتوفرة – وفي حالة تخلف المقترضين عن تسديد الديون الكبيرة– لاشك قد يصبح البنك في وضع مالي حرج مما يؤدي بالتالي إلى حالة من الذعر والهلع بين المودعين والمساهمين ويؤدي إلى آثار مدمرة على البنوك وعلى الأسواق المالية.

ولا شك في أن البنوك في الدول النامية قد تضطر إلى العمل في بيئة ذات تأثير سياسي عال– فالتأثير السياسي يستخدم للحصول على القروض وعلى التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الصناعة والتجارية والاستثمارية ،والتي قد تكون أساساً قابلة للموافقة عليها دون ذلك التأثير وهذا النوع من التلاعب السياسي في قطاع البنوك بإمكانه تدمير الوضع المالي للبنك ويساهم بشكل عام بل ويؤدي إلى ديون معدومة وقروض غير منجزة،وبسبب هذا التأثير السياسي الذي يتم استغلاله ببراعة من قبل بعض هؤلاء المقترضين– قد يعيق الإدارة الاقتصادية للدولة بشكل عام وقد يحول الاقتصاد المتنامي والمزدهر إلى ركود،ونظراً لعدم توفير الخبرة المهنية اللازمة – غالباً ما تستثمر البنوك في الدول النامية في مشروعات غير مجدية– إذ أن تمويل المشروعات بحاجة إلى منهاج يضم عدة فروع مختلفة من العلم والمعرفة – ولا تستطيع مؤسسات التمويل الاعتماد على مؤشر واحد (أيا كان) في تقييم المشاريع المقترحة. ومعظم بنوك الدول النامية تعوزها الخبرة المهنية في بعض فروع العلم والمعرفة.

عدم قيام معظم المراكز الرئيسية للبنوك في الدول النامية بمتابعة ومراقبة وتفتيش وتقييم ومراجعة مكاتبها وفروعها المحلية والإقليمية – مما يساهم في انخفاض كفاءة البنك وكذا اتباع أسلوب التدقيق الداخلي والفحوصات الدورية دون التقييد بالمعايير التحديثية والتطويرية الفنية والإدارية – المهنية السليمة – وإجراء القليل فقط من التحليلات العميقة – مع عدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتطويرية في أوقاتها أولاً بأول وبصورة مستمرة لتلافي أوجه القصور أو الأخطار – خاصة أن أعمال التدقيق في كثير من البنوك والتي تنفذ لا تحدد أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية ولا تحدد النظم الإدارية والفنية الضعيفة وكذا فرق العمل الميدانية والتشغيلية لا تتلقى التغذية المرتدة أو الإرشادات اللازمة بشأن التقارير التي ترفعها إلى المراكز الرئيسية للبنوك التي تعمل بها، ولا تملك الكثير من المعرفة المتعلقة بالمنهج الذي ترغب إدارة البنك العليا في اتباعه في إدارة الكوارث وتدعم لذلك بأنه عندما يواجه البنك أزمة معينة تحدث خلافات عدة وصراعات بدلاً من رد الفعل الحاسم والموحد لمعالجة الموقف.

لعل الممارسات الغير سليمة قد شوهت سمعة العديد من البنوك في الكثير من دول العالم النامي إذ أن عمل البنك بالأساس هو في الأعمال التجارية والاقتصادية الحاسمة والتي تحتاج إلى مستوى عال من الكفاءة المهنية العالية – سواء بالنسبة لموظفيها والمتعاملين معها أو بالنسبة لثقافتها التنظيمية غير أن معظم البنوك في الدول النامية تتورط أحيانا بممارسات غير سليمة لتأمين الحصة الأكبر من أسهم السوق– وقد مولت البنوك تلك مشروعات القطاع العام بشكل يضمن حماية المصالح الشخصية الضيقة ،وإدارة أموال السياسيين المرتشين والمسئولين العاملين (بصورة أو بأخرى) في المال والأعمال والتجارة في آن واحد دون أي اعتبار أو فصل بين الواجبات والمهام والمسئوليات والأخلاقيات الوطنية والمهنية والإنسانية – ومثل هذه البنوك التي تتورط في مثل تلك الممارسات هي لا محالة عرضة لإجراءات سياسية وتنظيمية وجنائية حاسمة عند حدوث تغيير حكومي في الدولة – الأمر الذي يتسبب ضمن ما يتسبب في دعاية سيئة تضعف ثقة العميل وتزيد من شكوك المساهمين وتؤدي بالتالي إلى انكماش المشروع التجاري – الاقتصادي والاستثماري داخل السوق – فهناك الكثير من البنوك في العديد من الدول النامية أنهارت بين عشية وضحاها عندما أصبحت ممارساتها المشبوهة مكشوفة.

وحتى البنوك المتجهة نحو النمو والتي تزداد أرباحها بشكل مستقر – لم تنفق من الأموال الكافية لتطوير مواردها البشرية – إذ أن أعمال البنوك في تغير مستمر وقد أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تعريض المؤسسات المدارة بمستوى أقل من الكفاءة المهنية اللازمة إلى المزيد من المنافسة ،ومع ذلك نجد معظم البنوك في العالم النامي لم تتمكن من بذل جهود جادة أو متواصلة لتعزيز التنمية المستمرة من خلال أساليب عدة كتكثيف تنظيم دورات وبرامج تدريبية وتأهيلية شاملة في مختلف مجالات وأنشطة أعمال البنوك العصرية والمتطورة – وإقامة ورش العمل والندوات.

وعادة ما يكون للبنوك في هذه الدول هيكلية مالية وادارية مكلفة جدا – حيث الأجور الضخمة التي تدفع لكبار الموظفين القياديين والإداريين لا تتناسب وحجم العمل أو هامش الربح فتسبب عادة استنزافا غير ضروري في ربحية البنك– وفي العديد من الأحوال يصل التنفيذيون إلى مناصبهم نتيجة اعتبارات سياسية أو غيرها من الاعتبارات غير السوية وليس بناء على احتياجات المؤسسة البنكية وحسب الكفاءة والقدرات – وأولئك التنفيذيون هم عادة وسطاء بين البنوك والمستويات الحكومية العليا– الأمر الذي يولد الفساد لا محالة ويعرض البنوك إلى إجراءات تأديبية مختلفة ويؤدي إلى تشويه سمعة البنك وأحياناً قد يساهم المدققين الخارجين المعنيين من قبل المساهمين في إضافة سبب آخر من أسباب تعثر البنوك.– إذ أن بعض هؤلاء المدققين ودون أي اعتبار للمعايير الأخلاقية المهنية يتواطئون مع الإدارة العليا للبنوك في عدم الإفصاح عن الطبيعة الحقيقة للديون المتخلف عن دفعها أو الديون المشكوك فيها وغير ذلك من الممارسات ما ينتج عنها تدهور في أوضاع البنك– كما أن الرقابة غير الفعالة من قبل البنوك المركزية والأجهزة الرقابية والتنظيمية ووزارات المالية قد أسهمت كثيراً وتسهم في تعثر البنوك– وأحياناً تفحص البنوك أعمالها بسبب اعتبارات سياسية واجتماعية.

ومن الممكن تحديد ومعالجة الأسباب الداخلية لتعثر البنوك في الدول النامية بسهولة إذا ما أظهرت الهيئات التنظيمية والسلطات السياسية من جانبها التزاماً متواصلاً وطويل الأمد لتحقيق ذلك. ولسوء الحظ فمعظم حكومات دول العالم النامي تتصرف بأسلوبها الخاص عندما تحل فيها أزمات في البنوك والقطاعات المالية– وهدفها في ذلك بالطبع ما هو إلا النجاة من الأزمة في موقفها الراهن انياً– ولطالما قامت بتنفيذ إجراءات غير حاسمة لبناء الثقة متجاهلة الرؤية السياسية المطلوبة لتعزيز المصالح الوطنية الطويلة الأمد– فمثل تلك الإجراءات سياسية لايمكن بأي حال أن تكون فعالة في تصحيح الضعف الهيكلي المتأصل الذي يواجهه قطاع البنوك– إضافة إلى ذلك التراخي الحكومي المرتبط بعوامل خارجية متعددة وتتعدى نطاق رقابة الحكومة.

ومع ذلك هناك عدد من الحكومات في الدول النامية ممن حاولوا معالجة ظروف عدم الاستقرار الشديدة التي تواجه قطاع البنوك– وقد اتخذوا إجراءات متنوعة لحماية قوانين البنوك والأنظمة المصححة لكبح المخاطرة غير الضرورية والصفقات التجارية السرية غير الملائمة وقاموا بتحسين فعالية الرقابة وأنظمة فحص البنوك وضمان السيولة من خلال البنك المركزي والتدخل في الوقت المناسب عند ظهور احتمالية لتعثر البنوك. وقد صممت هذه الإجراءات بشكل رئيسي من أجل إبقاء قطاع البنوك تحت المراقبة الدقيقة وضمان الحماية الأكيدة لمصالح المساهمين والمودعين ،فإن بعض الدول النامية مثل البرازيل ونيجيريا وبوغسلافيا وكولومبيا قد قامت أيضاً بتطوير أنظمة تأمين ودائع لضمان قيمة وسيولة الودائع عن مستوى معين وحماية أنظمة البنوك ضد أي تزاحم محتمل على استرداد ودائع ،والجهات المؤمنة هي بشكل عام الوكالات والهيئات الحكومية الممولة بسندات مدفوعة من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي ودائعها مؤمنة وتستطيع الحكومات أن تتخذ إجراءات إضافية لحماية البنوك في التعثر مثل تحويل ودائع البنوك المتعثرة إلى بنوك أخرى ودمج البنوك الضعيفة مع البنوك الأقوى كما سمعنا مؤخراً تصريحات حكومية عليا في بلادنا تشير إلى مثل هذا الدمج وكملجأ أخير يمكن توفير المساعدة المالية للبنوك المتعثرة. وعلى أية حال فإن كل حل من تلك الحلول يحمل معه خطورة معينة تلقى أعباء كثيرة على دافعي الضرائب ،على الرغم من أنه لا تقع عليهم أي مسئولية في تعثر البنوك وربما شجعت عمليات الإنقاذ للبنوك على القيام بمخاطر أكبر بسبب الحماية المتأصلة التي توفرها مثل تلك العمليات.

وإذا ما أريد للآلية تأمين الودائع أن تعمل بفاعلية فلابد من تمويلها بشكل كفؤ وهذا التمويل يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة للدول النامية .نظراً لعدم الاستقرار في وضع قطاع البنوك فلابد من ضخ المبالغ الضخمة من الأموال العامة بشكل دوري ،مما يشكل عبئاً إضافياً على دافعي الضرائب .أخيراً فإنه يتعين على المخططين الحكوميين والمسئولين الماليين والسياسيين أن يتذكروا بأن إجراءات السلامة كأنظمة تأمين الودائع بأنها ليست البديل عن الرقابة الحكومية على البنوك . فالرقابة الفعالة هي عامل هام في تحديد المشاكل في إدارة البنوك والمصارف والمحافظ الاستثمارية بشكل جيد قبل وقوع العجز المالي وإجبار البنوك على أتخاذ الإجراءات الصحيحة .

رأي اقتصادي

الأهمية الاقتصادية للطرقات المزدوجة

د.م/صالح علي السحيقي

■،، الحاجة لوجود الطرقات بدأت وتطورت بحسب تطور استخدامات وسائل النقل وتنوع النشاط الاقتصادي وتبادله بين أجزاء البلد الواحد فاختطت التوافل لنفسها طرقا تطفي لمرور الجمال والخيول والبغال والحمير. ثم تحولت تلك الطرقات إلى مسارات أوسع بقليل تجر عليها العربات التي تجرها الخيول أو الثيران وهكذا كما ظهرت وسيلة نقل جديدة كلما تغير شكل وحجم وعرض الطريق وتنوعت حتى مواد البناء الداخلية في تركيب الطريق انشائيا ، في المقابل تغيرت وتطورت أساليب التبادل التجاري بين القرى والقرى وبين المدن والمدن وبين القرية والمدينة وبدلا من التبادل الموسمي اقترب هذا التبادل أكثر وأكثر من أسابيع الشهر الواحد ووصل الحالة إلى التبادل اليومي الغير منقطع ، واقع الحال الجديد غير من مفهوم استخدام الطريق وأصبح لزاما على الدارسين والمخططين لإنشاء الطرقات الأخذ بالحسبان حجم وعدد المركبات المستخدمة لهذه الطرقات وعلى سبيل المثال التبادل التجاري الحاصل بين الموانيء البحرية والمدن الوسطية في البلاد يتطلب مرور شاحنات ذات أحمال ثقيلة جدا وطول وعرض تلك القاطرات يلزم وجود طرقات أكثر اتساعا وقوة تحمل أكثر من سابقاتها ولهذا السبب يعاد دراسة بعض مسارات الطرق وتضاف إليها أكتاف اسفلتيه جديدة لاستيعاب تلك المتغيرات هذا جانب والجانب الاخر هناك زيادة مضطرة في عدد المركبات الخفيفة والثقيلة التي تستخدم بعض الطرقات الشريانية الرئيسية الواصلة بين بعض المحافظات والعاصمة صنعاء وبالتالي فان زمن الرحلة سوف يتضاعف على الطريق بسبب الازدحام الشديد وكذلك يزداد عدد الحوادث المرورية اليومية على طول هذه الطرقات بسبب وجود خطين متعاكسين ومتجاورين وبالتالي نجد بان الخسائر اليومية الاقتصادية والبشرية تزداد كلما زاد معدل التبادل التجاري اليومي واكتظت الطرقات بالمركبات الكبيرة والصغيرة وزادت حركة التنقل للأفراد بين المدن والقرى والعكس ولهذا السبب كلما زاد معدل التطور والنمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة للطرقات المزدوجة للخطين المنفصلين وبحيث تتاح الإمكانية لتسيير أكثر من مركبة متجاورة وفي اتجاه واحد وفي نفس الوقت وهذا معناه اختصار زمن الرحلة والإسراع في تنقل السلع الاستهلاكية اليومية وخاصة الزراعية منها وسهولة توزيع الأسماك الطازجة والفواكه والخضروات وكل السلع ذات الاستخدام اليومي والتي لا يمكن حفظها لاكثر من ساعة إلا بواسطة ثلاجات تبريد خاصة.

إنشاء الطرقات المزدوجة في بلادنا والبدء في ربط المدن الرئيسية فيما بينها «صنعاء – عدن» كمرحلة أولى سوف يضيف بعدا اقتصاديا جديدا ويزيد من حركة التبدل التجاري اليومي بين المدن الواقعة علي مسار هذا الطريق وسوف يزيد من مقدرة المواطنين على السياحة داخليا نظرا لاختصار الوقت المطلوب للانتقال بين مدينتين ذات أهمية اقتصادية مثال على ذلك الربط بين مدينتي صنعاء وعدن مروراً بعدد من المدن الرئيسية الوسيطه..؛ وانطلاقا من الأهمية الاقتصادية لهذه الطرقات فان كثيرا من البلدان أو تكاد تكون كلها تسعى لربط مدنها بالطرقات السريعة والمزدوجة للإسراع في حركة التبادل التجاري ونقل البضائع والمواد الخام وجميع أنواع الوقود الأمر الذي سوف يزيد من مقدار التطور والنمو الاقتصاديين والسبب في ذلك يعود إلى وجود الطريق الواسع والسريع.

إعلان